الباب الثالث

تطبيق عقد بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية فى ماليزيا وإباحته

أ. تطبيق عقد بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية فى ماليزيا

كما ذكر فيما سبق، أن إنشاء البنوك الإسلامية في ماليزيا تسيّد عليه البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد *(Bank Islam Malaysia Berhard)* فى السنة 1983 كالبنك الإسلامي الأول، وكذالك بنك معاملات ماليزيا بيرهارد *(Bank Muamalat Malaysia Berhard)* الذى تُنشئ فى السنة 1999 كالبنك الإسلامي الثاني. كلاهما ظاهران بناء على قانون البنوك الإسلامية سنة 1983. ومع ذلك, ظاهرت البنوك الإسلامية الأجنبية فى ماليزيا، مثل بيت التمويل الكويتي *(Kuwait Finance House)*

الذى يُمنح إذن التجارة فى التاريخ 17 من مايو سنة 2004 ويعمل فى شهر أغسطس سنة 2005، وشركة البنوك الاستثمارية الراجحية (*al-Rajhi Banking Investmenst Corporation*) والمملكة السعودية العربية واتحادها يتألف من البنوك الإسلامية القطرية (*Qatar Islamic Bank*), وبنك الاستثمار (*Investments Bank*), وبيت الاستثمار العالمي (*Global (Investments House*) الذين يُمنح إذن التجارة فى التاريخ 14 من أكتوبر سنة 2004.

حتى اليوم، لقد سجلت في هذه البلاد ثمانية عشر البنوك الإسلامية وتسع شركات التكافل في ماليزيا. العدد من البنوك الإسلامية تتكون من اثنين البنوك الإسلامية الداخلية، وتسع فروع الشركة القائمة على أساس الشريعة، وثلاث البنوك الإسلامية الأجنبية، وأربع وحدات الأعمال الشرعية (UUS أو Unit Usaha Syari'ah).[96] من حيث استراتيجية تطورت البنوك الإسلامية ومنتجاتها، اختارت ماليزيا نهجة شاملة وواقعية. بنهجة شاملة، تمكن للبنوك الإسلامية أن تزدهر بشكل جيد في ماليزيا بسبب كل البنية التحتية الداعمة المطلوبة من البنوك الإسلامية موجودة. وفي نفس الوقت، تمكن للبنوك الإسلامية في ماليزيا نسبة إلى نهجة واقعية أن تبتكر حريا لتنمية المنتجات والأدوات المالية موافقا لطلب السوق.[97] ولأجل ذلك، تملك البنوك الإسلامية في ماليزيا أربعين المنتجات والأدوات المالية الإسلامية المستخدمة مفهوم

[96]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 34.
[97]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 34

المضاربة، والمرابحة، والمشاركة، والبيع بثمن الآجال، والإجارة، وبيع الدين، وبيع العينة، وهلم جرا.

لكن، هناك الآراء أن متنوعة المنتجات التي قدّمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا مشابهة بالمنتجات التي قدّمتها البنوك التقليدية بما فى ذلك على تسمية منتجات البنوك الإسلامية المتابعة باسم المنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بإضافة الأحرف الأولى – أ– وراءه مما يوحي بأن هذا المنتج أو الخدمة هو المنتج أو الخدمة التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل فى تسمية منتج حساب التوفير –أ– *savings (account-i)*، والقروض الخيرية –أ– *(benevolent loan-i)*، وكتلة الخصم –أ– *(discounting-i)*، وهلم جرا.[98]

تكلم عن العقود التي استخدمتها البنوك الإسلامية، [99]يوجد هناك عدد من العقود الخاصة التي تكون سمة لهذه المنتجات الإسلامية وحدها. من ناحية عقود البيع، هناك أربعة العقود الخاصة، هن عقد البيع بثمن الآجال الذى يواجه الى بيع العينة، وبيع الدين، و بيع العينة. وعقد اَخر على عقود الإجارة، وهو المشاركة المتناقسة *(variable rate ijarah)*.[100] ظنت الباحثة على أن العقود المذكورة تسمى بالعقود الخاصة لأنها نادرة بل كادت ان لايوجد استعمالها في البنوك الإسلامية في الدول الأخرى لأجل

[98]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 196.

[99]

[100]المشاركة المتناقسة هي إدراج رأس المال المحدود من طرف واحد إلى طرف آخر فى فترة معينة. هذا العقد يُستخدم كثيراًما في تمويل المترل أى إذا كان البنك والعميل يشتران بيتا جماعة بإيجار شهري، فإيرادات تأجير العميل تُستخدم كإضافة للملكية. وفى وقت من الأوقات، يملك العميل بيتا تماما.

المسألة الشرعية. حقيقيا، حكم البيع بثمن الآجال صح لأنه العقد الذى يواجه الى الربح وحده وليس إلى الربا. ولكن، إذا كان هذا البيع يغلب عليه بيع العينة، فهو يواجه الى الربا[101]. وأما مظاهر عقد البيع بثمن الآجال الذى يواجه الى بيع العينة هي كما يلي:[102]

1. يحدد العملاء الأصول الذى يريده؛
2. يشتري البنك الأصول له بثمن 100 مليون روبية؛
3. يبيع البنك الأصول للعملاء بنفس الثمن مع زيادة الربح الذي أراده البنك. فسعر البيع يكون 120 مليون روبية؛
4. يدفع العملاء ثمن الأصول مؤجلا؛
5. يعتقد البنك والعملاء عقد البيع وإعادة الشراء كما ورد في اتفاق شراء الأصول *Property Purchase Agreement* أو PPA واتفاق بيع الأصول *(Property Sale Agreemenet* أو PSA)؛
6. في مسألة اتفاق شراء الأصول *Property Purchase Agreement* أو PPA), فالبنك يشترى الأصول من العملاء و يُشترط عليه إعادة الشراء على الأصول؛
7. واصل النقود من البنك إلى صاحب الأصول؛ و

[101]يجنب البيع بثمن الآجال الذى يواجه الى بيع العينة بشراء الأصول من صاحب الأصول وبيعه إلى العملاء ببيع الآجال. كان هذا البيع يسمى بالتورق وهو البيع بمشاركة الطرف الثالث. ولكن البوم، للبنوك الإسلامية ممنوع لشراء الأصول إلى صاحب الأصول مباشرا لأن هناك التنظيم للبنوك الإسلامية والتقليدية لتقديم التمويل وحده.

[102]Ascarya, *Akad dan Produk*,, h. 156.

8. يبيع البنك الأصول مرة ثانية إلى العملاء باتفاق بيع الأصول (*Property Sale Agreemenet* أو PSA).

ولو كان هذان بيعان (بيع العينة و بيع الدين) هما من العقدود الخاصة في منتجات البنوك الإسلامية، لكنهما غير مستخدمان في البنوك الإسلامية في الدول االمختلفة مثل إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وأستراليا، ودول الشرق الأوسط لأنهم يرون على أن بيع العينة ممنوع بأي سبب من الأسباب و لم يتوفر فيه شروط العوض، أى الخطر، والعمل، والمسؤولية. رغم أن كذلك، قررت هيئة المراقبة الشرعية الوطنية *National Sharia Advisory* Council أو NSAC) على أنهما صحيحان باستدلال على اَراء الإمام الشافعي، والظاهري، وأبو يوسف.[103] وكذلك زادت الهيئة على أن بيع الدين صح لأنها يرى على أن الدين هو المال. لذا، يمكن للمرء أن يبيع دينه بالثمن الذى أراده المرء، مثل الدين 100 مليون روبية يباع ب 80 مليون روبية.

تطبيق العقود الخاصة في البنوك الإسلامية في ماليزيا كثيرة و لاسيما عقد بيع العينة. قبل أن تبين الباحثة عن منتجات البنوك الإسلامية المستخدمة عقد بيع العينة، تريد الباحثة أن تقدم ما فيها من منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا تسهيلا وتيسيرا لتعريف ولتحديد ما هي المنتجات المستخدمة عقد بيع العينة.

1. التمويل

[103]Bank Negara Malaysia, *Resolusi Syari'ah dalam Kewangan Islam* (Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia, Edisi Kedua, 2010), h. 104.

منتجات التمويل المستخدم في البنوك الإسلامية في ماليزيا لايختلف إجمالا بمنتجات التمويل المستخدم في البنوك التقليدية التى تتضمن من جيرا، والتوفير، والاستثمار العامة، والاستثمار الخاصة، وهلم جرا. العقود المستخدمة العقد المطبوق عادة فى المنتجات المعينة. ولكن، يمكن لجيرا والتوفير على عقد المضاربة.[104] وهذه هي منتجات التمويل المستخدم فى البنوك الإسلامية:

الجدول 3.1

منتجات التمويل

المنتجات	العقد
حساب الجاري –أ– *(current account –i)*	الوديعة يد الضمانة أو المضاربة
حساب التوفير –أ– *(saving account –i)*	الوديعة يد الضمانة أو المضاربة
الاستثمار العامة –أ– – *(general investment i)*	المضاربة
الاستثمار الخاصة –أ– *(special investment –i)*	المضاربة
الاستثمار المحدد –أ– *(specifik investment –i)*	المضاربة

2. التمويل

[104] المنتجات نادرة لاستخدام فى البنوك الإسلامية في ماليزيا.

منتجات التمويل التي قدمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا مختلفة بالمنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية إجمالا. مبلغها لا تقل عن ثلاث وثلاثين منتجات التمويل، وأكثرهم يستخدمون بيع بثمن الآجال، والمرابحة، وبيع العينة. يشتمل هذا التمويل على نوعين:[105]

أ. تمويل العام

يُؤثر إباحة بيع العينة على مختلف منتجات التمويل التي قدمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا. بوجوده، فالبيع بثمن الآجال الذى يواجه الى بيع العينة صح. كان عقد البيع بثمن الآجال عقدا مرنا في جميع منتجات البنوك الإسلامية. ومن أمثلة منتج تمويل العام هي كما يلى:

الجدول 3.2

منتجات تمويل العام

المنتجات	العقد
القروض الخيرية –أ– *(benevolent loan –i)*	القرض
كتلة الخصم –أ– *(discounting –i)*	بيع الدين
سد المالية –أ– *(bridging finance –i)*	الإستصناع أو البيع بثمن الآجال
تمويل كثير الطابق –أ– *(bungalow lots financing –i)*	البيع بثمن الآجال

[105]Ascarya, *Produk Perbankan*, h. 198.

تسهيلات خط النقدية –أ– *(cash line facility –i)*	بيع العينة أو البيع بثمن الآجال أو المرابحة
تمويل عضوية نادي –أ– *(club membership financing –i)*	البيع بثمن الآجال
تمويل الكومبوتير–أ– *(computer) financing –i*	البيع بثمن الآجال
تمويل العقود –أ– *(contract financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو المرابحة أو الإستصناع
تمويل التعليم –أ– *(education financing – i)*	البيع بثمن الآجال أو المرابحة أو بيع العينة
تمويل المعدات –أ– *(financing –i equipment)*	البيع بثمن الآجال
تسهيلات العوملة –أ– *(factoring facility –i)*	بيع الدين
تمويل ثابت الأصول –أ– *(fixed asset financing –i)*	البيع بثمن الآجال
تمويل تخزين الكلمة –أ– *(floor stocking financing –i)*	البيع بثمن الآجال
وكيل الإجارة منتهي بالتمليك –أ– *(hire purchase (agency –i*	الوكالة

الإجارة منتهي بالتمليك –أ– *(hire purchase –i)*	الإجارة ثم البيع
تمويل المترل –أ– *(home financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو الإستصناع أو المشاركة المتناقسة *(variable rate ijarah)*
الإجارة منتهي بالتمليك الصناعية –أ– *(industrial hire purchase –i)*	الإجارة ثم البيع
تمويل الأرضية –أ– *(land financing –i)*	البيع بثمن الآجال
التأجير التمويلي –أ– *(leasing –i)*	الإجارة
سماسرة البيدق –أ– *(pawn broking –i)*	الرهن (القرض والوديعة يد الضمانة)
تمويل الشخصية –أ– *(personal financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو المرابحة أو بيع العينة
تمويل النبات والآلات –أ– *(plant and machinery financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو الإستصناع أو المشاركة المتناقسة *(variable rate ijarah)*
تمويل المشروع –أ– *(project financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو الإستصناع أو الإجارة
تمويل الخاصية –أ– *(property financing – i)*	البيع بثمن الآجال أو الإستصناع أو

	المشاركة المتناقسة *(variable rate ijarah)*
تسهيلات ائتمانية الدائر –أ– *(revolving credit facility –i)*	البيع بثمن الآجال أو المرابحة أو الحوالة أو بيع العينة
تمويل الحصة –أ– *(share financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو بيع العينة
تمويل دار المحل –أ– *(shop house financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو الإستصناع أو المشاركة المتناقسة *(variable rate ijarah)*
تمويل المواد المتنوعة –أ– *(sundry financing –i)*	البيع بثمن الآجال
تمويل النقابة –أ– *(syndicated financing –i*	البيع بثمن الآجال أو الإستصناع أو الإجارة ثم البيع
تمويل الأموال –أ– *(term financing –i)*	البيع بثمن الآجال
تمويل السياحية –أ– *(tour financing –i)*	البيع بثمن الآجال
تمويل الزيارة والعمرة –أ– *(umroh and visitation financing –i)*	البيع بثمن الآجال
تمويل رأس المال *(working capital financing –i)*	البيع بثمن الآجال أو المرابحة

من هنا نعرف أن تطوير منتجات اللتمويل[106] التى أقامته البنوك الإسلامية في ماليزيا مبتكر ومناسب لطلب السوق. كاد جميع منتجات البنوك التقليدية موجود في البنوك الإسلامية فى ماليزيا، مثل تسهيلات الخطوط النقدية —أ– *(cash line facility –i)* التي تعدل بتسهيلات الإئتمان لحساب الجريدة *(overdraft credit facility)* وتسهيلات الائتمان المتجدد —أ– *(revolving credit facility –i)* التي تعدل بإئتمان رأس المال المتجدد *(revolving working credit facility)* فى البنوك التقليدية.

ب. تمويل التجارة

إن منتجات تمويل التجارة التي قدمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا أساسا لاتختلف بالائتمانات التجارية المقدمة بالبنوك التقليدية. والعقود المطبوقة فيه المرابحة، والكفالة، والوكالة، والإجارة، وبيع العينة، وبيع الدين، والبيع بثمن الآجال.

[106]فليتنبة، لا أحد من منتجات التمويل تُستخدم عقد المضاربة مع أنها العقد المناسب بمنتجات التمويل. بل، يستخدم تمويل رأس المال *(working capital financing –i)* عقد البيع بثمن الآجال.

الجدول 3.3

منتجات تمويل التجارة

المنتجات	العقد
الفواتير المقبولة –أ– *(accepted bills –i)*	المرابحة أو بيع الدين
ضمان البنوك –أ– *(bank guarantee –i)*	الكفالة
إعادة تمويل إئتمان التصدير –أ– *(e xport credit (refinancing -i*	المرابحة أو بيع الدين
خطاب الاعتماد –أ– *(letter of credit –i)*	الكفالة أو المرابحة أوالمشاركة أو الإجارة أو البيع بثمن الآجال
ضمان الشحن –أ– *(shipping guarantee i)*	الكفالة
استسلام التوثيق –أ– *(trust receipt –i)*	الوكالة أو المرابحة

3. خدمة البنوك

تنقسم إلى قسمين:

أ. خدمات العام

خدمة البنوك المستخدمة فى البنوك الإسلامية في ماليزيا لاتختلف بخدمة البنوك المستخدمة فى البنوك التقليدية. والعقد الذي شاع في هذه الخدمة الأجر.

الجدول 3.4

منتجات خدمة العام

المنتجات	العقد
خدمة تجارة الأسهام *(stockbroking service)*	الأجر
نقل الأموال –أ– *(funds transfer)*	الأجر
شيكات المسافرين *(travellers's cheque)*	الأجر
ترتيب الصرافين *(cashier's order)*	الأجر
مشروع الطلب *(demand draft)*	الأجر
التعليمات الدائمة *(standing instructions)*	الأجر
أجهزة الصراف الآلي *(ATM service)*	الأجر
وتيليبانكينج *(telebanking)*	الأجر

ب. خدمة البطاقة

استخدمت البنوك الإسلامية في ماليزيا خدمة البطاقة كما عرضتها البنوك التقليدية، مثل بطاقة الائتمان –أ– *(credit card-i)*، و بطاقة الشحن *(charge card)*، وبطاقة الخصم *(debit card-i)*، وهلم جرا. لقد طبقت بطاقة الشحن *(charge card -i)* وبطاقة الخصم *(debit card-i)* فى البنوك

الإسلامية فى الدول المختلفة و لم يحصل الموافقة من مجلس الشريعة عن تطبيق بطاقة الائتمان –أ– *(credit card-i)*. ولكن، تطبق الحكومة الماليزية بطاقة الائتمان –أ– *(credit card-i)* بسبب إباحة بيع العينة فى هذه الدولة رغم أنه ممنوع في الدول الأخرى.[107] استخدمت خدمة البطاقة القرض، وبيع العينة، والبيع بثمن الآجال، والأجر.

الجدول 3.5

منتجات خدمة البطاقة

المنتجات	العقد
بطاقة الشحن *(charge card -i)*	القرض
بطاقة الخصم *(debit card –i)*	الأجر
بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)*	بيع العينة أو البيع بثمن الآجال

4. صكوك المالية الإسلامية

منتجات صكوك المالية الإسلامية في ماليزيا أساسا لاتختلف بصكوك المالية الإسلامية المقدمة بسوق المالية التقليدية. كان مختلف صكوك المالية الإسلامية تُسبب بإباحة بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية فى ماليزيا الذى هو ممنوع في الدول الأخرى. وكثيرا ما، تـــُستخدم صكوك المالية الإسلامية بيع العنة، والبيع بثمن الآجال، والمضاربة، والمرابحة.

[107]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 27.

الجدول 3.6

منتجات صكوك المالية الإسلامية

المنتجات	العقد
سوق المال بين البنوك الإسلامية (Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *Islamic (Interbank Money Market*	بيع العينة
رسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment issues i)*	بيع العينة
سندات الخزانة الإسلامية الماليزية *(Malaysian Islamic treasury bills)*	بيع العينة
بنك نيجارا القابلة للتداول والتلاحظ –أ– *(Bank Negara negotiable notes –i)*	بيع العينة
الأوراق كاجاماس *(cagamas paper)*	البيع بثمن الآجال أو المضاربة
أوراق التجارية *(Commercial papers)*	المرابحة
شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negaraأو *Negotiable (Islamic Debt Certificate*	بيع العينة أو البيع بثمن الآجال
صكوك إيداع التداول *(negotiable instrument of deposit)*	المضاربة
بيع الوفاء *(sale and buy back agreement)*	بيع العينة

صرف العملات الأجنبية *((foreign exchange*	الأجر
عقد الوعد –أ– *(Promissory FX* *(Contract –i*	الوعد

من البيانات السابقة، يمكننا أن نستنبط أن المنتجات التي تجري على عقد بيع العنة هي:

1. تمويل العام الذى يتكون من تسهيلات خط النقدية –أ *(cash line facility –i)*، وتمويل التعليم –أ– *(education financing -i)*, وتمويل الشخصية –أ– *(personal financing –i)*، وتسهيلات ائتمانية الدائر–أ– *revolving credit facility –i)*، وتمويل الحصة –أ– *(share financing –i)*؛
2. خدمة البطاقة، فهي بطاقة الإئتمان –أ– *(credit card –i)*؛
3. صكوك المالية الإسلامية التى تتكون من سوق المال بين البنوك الإسلامية (Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *Islamic Interbank)* *Money Market* رسالة استثمار الحكومة –أ– *government investment issues -i)*، وسندات الخزانة الإسلامية الماليزية *(Malaysian Islamic treasury bills)*، وبنك نيجارا القابلة للتداول والتلاحظ –أ *(Bank Negara negotiable notes –i)*، وهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil

Hutang ,Boleh Negara atau *Negotiable (Islamic Debt Certificate* وبيع الوفاء *((sale and buy back agreements*).

بالتحرير على ذلك، رأت الباحثة إلى أن تطبيق بيع العنية في منتجات البنوك الإسلامية فى ماليريا مبدوؤ بالعوامل الإقتصادية. عرفنا أن علامة المؤسسة المالية فى ماليزيا مشار إلى إنشاء مؤسسة التوفير الحجي من أجل مساعدة المسلمين فى الحفاظ على أموالهم لأداء فريضة الحج في السنة 1963. وبعد ذلك، أنشات الحكومة الماليزية البنك الإسلامي الأول تُسمى بالبنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhard) والبنك الإسلامي الثاني، وهو بنك معاملات ماليزيا بيرهارد *(Bank Muamalat Malaysia Berhard)* فى السنة 1999. بعد مرور الزمن، نطورت البنوك الإسلامية فى ماليريا تطورا سريعا بالدليل على إنشاء البنوك الإسلامية الأخرى –بما فى ذلك البنوك الإسلامية الأجنبية–[108] وقرارات المحكمة عن إباحة فتح وحدات الأعمال الشرعية (Unit Usaha Syari'ah أو UUS) على البنوك التقليدية لتقديم الخدمة التي تجري على الربا والشريعة.

الأهداف الطويلة التي تحققتها الحكومة الماليزية إنشاء نظام المعاملة المالية والبنوك الإسلامية شاملة ويعمل توازنا مع نظام البنوك التقليدية. لتحقيق نظام البنوك القوي، فالحكومة يجهّز ثلاثة الأشياء المهمة، هن: عدد اللاعبين؛ ومجموعة من الصكوك؛

[108]وفي الوقت الحاضر، هناك ثمانية عشر البنوك الإسلامية وتسع شركات التكافل في ماليزيا. العدد من البنوك الإسلامية تتكون من اثنين البنوك الإسلامية الداخلية، وتسع فروع الشركة القائمة على أساس الشريعة، وثلاث البنوك الإسلامية الأجنبية، وأربع وحدات الأعمال الشرعية (Unit Usaha Syari'ah أو UUS).

وسوق المالية الإسلامية.[109] فهذا الغرض تشجيعا للبنوك الإسلامية لإخراج المنتجات التي في الحقيقة لا تختلف تماما مع المنتجات التقليدية مهما كانت في على مبادئ الشريعة. من المظاهر التي وقعت في ماليزيا مسألة عن تكوين العقود المالية الإسلامية وهي عدم الإنقاد تحت الشريعة الإسلامية فقط، بل القوانين (القوانين المدنية) الأخرى المتعلقة بها، مثل في عقد إيجار البيع الشرعي الذي لا بدّ من طاعة ما قرّر في قانون العقود سنة 1950 (يُعدل فى السنة 1974) وكذلك قانون إيجار البيع سنة 1967 (يُعدل فى السنة 1978) (القانون رقم 212).

ففى هذا الحال، يسبب المسألة القانونية من حيث القوانين المدنية المستخدمة فى العقود المالية الإسلامية.[110] من حيث تسمية المنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية، نرى أنها مشابهة بالمنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بما فى ذلك على تسمية منتجات البنوك الإسلامية المتابعة باسم المنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بإضافة الأحرف الأولى –أ– وراءه مما يوحي بأن هذا المنتج أو الخدمة هو المنتج أو الخدمة التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية, مثل فى تسمية منتج حساب التوفير –أ– *savings (account-i)*، والقروض الخيرية –أ– *(benevolent loan-i)*، وكتلة الخصم –أ– *(discounting-i)*، وهلم جرا.[111]

[109]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 64.
[110]Rusni Hassan, *Resolusi Syari'ah,* h. 12.
[111]Ascarya, *Akad dan Produk,*, h. 196.

تستمر الابتكارات المالية على أفضل ضرورة. ومن ناحية أخرى، يرى علماء المحافظين الذين أغلبهم من خارج ماليزيا أنها تجري بسرعة واتخاذ الاختصارات.[112] احدى من أكثر القضايا المثيرة للجدل هي استراتيجية نوافذ الإسلامية *(Islamic) Windows* التي تسمح للبنوك التقليدية لتقديم منتجات البنوك الإسلامية. وفي نفس الوقت، يعتبر ماليزيا في إصدار منتج جديد غير منطقي،[113] مثل فى إصدار أمر المكالمة *(call warrant)* الذى يُصور برسالة للحصول على حق (الخيار) لشراء الأسهم. هذا المنتج مقبول في البنوك الإسلامية في ماليزيا لأنه حلال.

اعتمادا على ما سبق، فالباحثة تلاخص أن منتجات البنوك الإسلامية عدم الإهتمام بأمور شرعية كافة أي مجرد الإهتمام بأمور مادية. والمقصود هنا، مهما كانت المنتجات تحتوى على بيع العينة، فالغرض هو أنه سيحصل على المبلغ المتوفر في وقت قصير حتى ترتقي شهورة البنوك الإسلامية متساويا مع البنوك التقليدية. لقد سجل في السنة 2008 على أن ملكية البنوك الإسلامية تسود على 17,4% من جميع الملكيات البنوكية في ماليزيا. وهذا العدد يرتفع ارتفاعا شديدا من قبل الذي يتمكن في 11,9%.

[114]في جانب آخر, ترى الباحثة على تكوين عقد بيع العينة في جميع منتجات البنوك الإسلامية كحيلة لها ليتنافس ولتسابق مع منتجات البنوك االتقليدية. و الآراء عن كون عقد بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا مؤيدة من حيث أنها

[112]Ibrahim Warde, *Islamic Finance*, h. 22.
[113] Ibrahim Warde, *Islamic Finance*, h. 25.
[114]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 82.

تتنافس مع منتجات البنوك االتقليدية.[115] لذا, يمكننا أن نستنبط أن كلاهما يجريان على الربا[116] مهما في ذاته ينظم على الشريعة الإسلامية. وكذلك ستصعب على البنوك الإسلامية في ماليزيا لبحث عن المستثمرين من أنحاء العالم خاصة من إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وأستراليا، ودول الشرق الأوسط لأنهم عدم جواز بيع االعينة في بلادهم.

كما ذكر من قبل، هناك عشرة منتجا التي تجري على بيع العنية، لكن تحدد الباحثة في ثلاثة منتجا فقط، والبيان عن تطبيق بيع العينة في ثلاثة منتجا هو كما:

1. سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic (Interbank Money Market*

سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic (Interbank Money Market* هو جزء تأزر لإتمام نظام البنوك الإسلامية. وهذا السوق أُسس بعد تمام عشر سنوات من وجود البنوك الإسلامية في ماليزيا فى التاريخ 18 من ديسمبر سنة 1993.[117] بعد سنة واحدة، الموافق بالتاريخ 3 من يناير 1994, يعرّف سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic Interbank Money Market)*كالوسيلة لإعداد مصدار الإنتاج لمدة طويلة التي

[115]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 31.

[116]رأى جمهور العلماء إلى أن بيع العينة ممنوع شرعا لأنه محاولة التشريع على الربا.

[117]Obiyathulla Ismath Bacha, *The Islamic Inter Bank Money Market and a Dual Bnaking System: The Malaysian Experience*, *Thesis MA* (Malaysia: International Islamic University), h.5

تجري على منهج الشريعة. وللمنتج له الفوائد. أولا، لإعداد التمويل الشرعي ومطابقة الوثائق لمدة قصيرة. ثانيا، كالمؤسسات لانتقال السياسة النقدية أو المالية. بحضرة سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic (Interbank Money Market* يحتمل على وقوع الأموال الفائضة لبنوك العجز وتجميد آلية التمويل والوسيلة اللازمة لترويج النظام.

في عمليته، يجري المنتج على عقد بيع العينة كما ورد في القرارات التي عقدت في الدورة الثانية عشر، الموافق بالتاريخ 12 من ديسمبر سنة 1998. ذكر فيها أن قرارات لمجلس مستشار الشريعة Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS كأعلى مجلس الذى يستحق على تكوين القانون المتعلق بالمالية الإسلامية يبيح على وجود عقد بيع العنة في سوق المال بين البنوك الإسلامية (Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic (Interbank Money Marktet*مهما كان فيه اختلاف جمهور العلماء. التحرير على ذلك، أن هذا المنتاج متنوع،[118] منها رسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment*

[118]هناك اثنتان عشر نوعا من أنواع سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic (Interbank (Money Market*)، وهي استثمار المضاربة بين البنوك الإسلامية (*(mudharabah interbank* وقبول الوديعة *(wadhi'ah acceptance)* ورسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment* –*i (issues*)، وبنك نيغارا الملاحظات النقدية –أ- (*Bank Negara Monetary Notes –i*)، وبيع الوفاء *((sale and buy back agreement*، وسندات كاجاماس المضاربة *(Cagamas Mudharabah Bonds)*، والفواتير المقبولة الإسلامية (*Islamic Accepted Bills*)، وصكوك التداول الإسلامي (*Islamic Negotiable Instrument*)، وسندات المديونية

i– issues وهو الطراز الآخر التى أخرجتها الحكومة الماليزية للحصول على الأموال من السوق الداخلي دفعا للنفقات الإنمائية للحكومة. وهذه هي الآلية عن تطبيق بيع العنة في رسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment issues –i)*[119]:

المخطط 3.1

رسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment issues –i)*

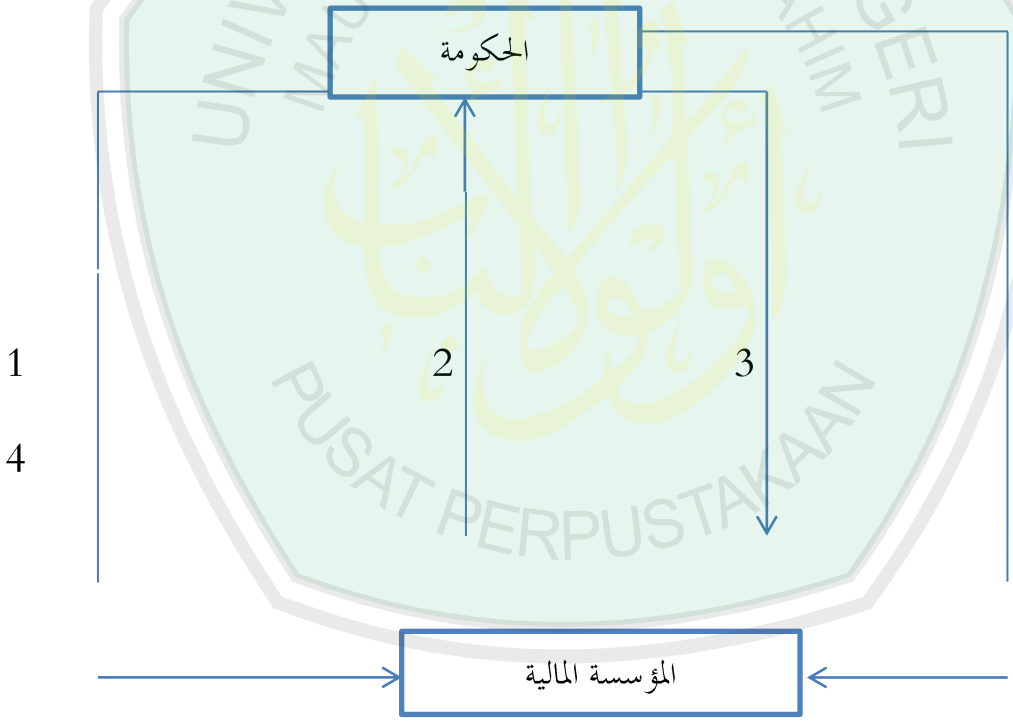

الشرح:

الخاصة الإسلامية (*Islamic Private Debt Securities*)، وموافقة الرهن –أ- *i– (Agreement Ar-Rahnu)*، وسكوك الإجارة لبنك نيجارا ماليزيا (*Sukuk Bank Negara Malaysia Ijarah*).

[119]Bank Negara Malaysia, *Information Note Government Ivestment Issue* (GII) ((Selangor: Wahlitho Printing Sdn Bhd), h. 6.

أ. تبيع الحكومة الأصول إلى العملاء نقدا للحصول على التمويل؛

ب. يبيع العملاء الأصول إلى الحكومة ببيع الآجال أى بسعر مرتفع، والحكومة تصدر رسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment issues –i)* كشهادة على الدين؛

ج. تدفع الحكومة الربح مؤقّتا إلى العملاء برسالة استثمار الحكومة –أ– *government (investment issues –i)*؛ و

د. تدفع الحكومة الثمن والربح في زمن المدفوعة الموقوتة، وعد أن يتخلص من ذلك، فالحكومة ستقضي الدين.

2. شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt Certificate*)

في القرارات التي عقدت في الدورة الأولى، الموافق بالتاريخ 8 من يولي سنة 1997، إن مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS)كأعلى مجلس الذى يستحق على تكوين القانون المتعلق بالمالية الإسلامية قرر أنها صحيحة مهما كانت تجري على بيع العينة.[120] كما ذكر مما سبق، ينظّم بنك نيجارا ماليزيا كالبنك المركزى سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *(Islamic Interbank Money Markte*منذ السنة 1994. هذا المنتج يحتاج إلى نظام التشييد الإنتاجي و الإدارة

[120]Bank Negara Malaysia, *Resolusi Syari'ah,* h. 143.

السيولية بين البنوك. إحدى من الصكوك التي يتم تطبيقه على نطاق واسع في هذا المنتج هو إصدار شهادة الدين الإسلامي التداولي Terbitan Sijil Hutang Boleh Negaraأو *Negotiable Islamic Debt Certificate*).

شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negaraأو *Negotiable Islamic Debt Certificate*) هي الصكوك التى تمكن استخدامها وتداولها لجمع الوديعة من العملاء والبنك.كما يمكن أن نعرف أنها شهادة التي تشير إلى قيمة الوديعة التي يجب أن يدفعها العملاء.[121] فمن الممكن أيضا أن يُستخدم كأداة لإدارة السيولة للبنوك الإسلامية للحصول على التمويل من الشركات أو المستثمرين، ويمكن أن يتم تداولها صاحب الشهادة لكسب المال.[122] بالتحرير إلى ذلك، لقد يؤثر قرارات هيئة المراقبة الشرعية الوطنية *National Sharia Advisory* Council أو NSAC) عن إباحة بيع الدين فى عملية البنوك الإسلامية في ماليزيا على جواز تجارة الشهادة أى تجارة الدين.[123]

كان أدنى الحد لمبلغ الإيداع هو 50 رينغيت ماليزي وأقصى حده 10 مليون رينغيت ماليزي. ومن حيث النضج، يتم تحديد المنتج لشهر إلى عشر

[121]Maybank Islamic, *Negotiable Islamic Debt Certificate* atau (NIDC), http://www.maybankislamic.com.my/b_trade_nidc.html, diakses pada tanggal 20 Januari 2015.

[122]Maybank Islamic, *Negotiable Islamic Debt.*

[123]قررت هيئة المراقبة الشرعية للبنوك الإسلامية *National Sharia Advisory* Council أو NSAC) على إباحة بيع الدين في الدورة الثانية، الموافق بالتاريخ 21 من أغسطس سنة 1996. يختلف القرار باتفاق الجمهور الذين قالوا أنه ممنوع شرعا. ومن أمثلة تطبيقه تباع الدين بقيمة 100 مليون رينغيت ماليزي بقيمة 80 مليون رينغيت ماليزي. قال الجمهور أن فرق القيمة الربا.

سنوات. أما آلية بيع العنة في شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt Certificate*) هي كما يلي[124] :

المخطط 3.2

شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable (Islamic Debt Certificate*

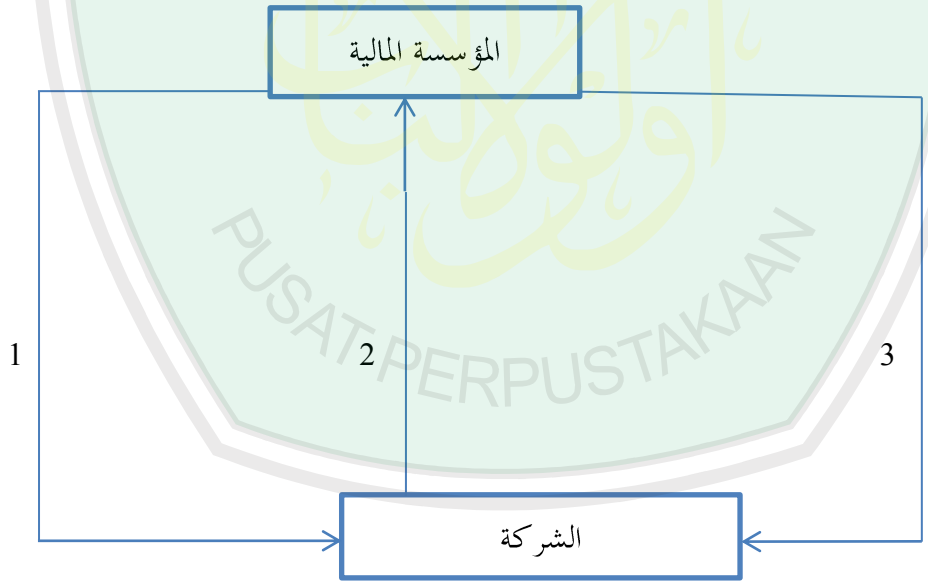

[124]Sweet & Maxwell Asia, *Managing Fund Flows, Risk, and Derivatives, Applications in Islamic Institutions (Islamic Capital Market Series)* {Selangor: Surunhajaya Sekuriti Securities Commission Malaysia, 2010}, h, 44.

الشرح:

أ. يبيع البنك الأصول إلى الشركة مؤجلا. كان الثمن بقيمة 1 تريليون رينغيت ماليزي ويتمثل مستويات الربح *(profit rate)*كمثال على معدل الربح 75% التى تدفع في ستة أشهر. كان مبلغ الربح هو37،500 تريليون رينغيت ماليزي. لذا، الثمن هو 1،037،500 تريليون رينغيت ماليزي؛

ب. في نفس الوقت، تبيع الشركة الأصول إلى البنوك الإسلامية حالا. فإن الشركة الآن لها الأموال بقدر 1 تريليون رينغيت ماليزي؛ و

ج. صدرت البنوك الإسلامية شهادة الديون لتكون علامة على الدفع ما تبقى من الأموال لشراء الشركة إلى البنوك الإسلامية.

إصدار شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt Certificate)* لمثابة دليل على أن الشركة لها الديون التي تجب أن تدفعها إلى البنوك الإسلامية. وكانت هي متداولة أيضا قبل فترة مؤجلة ولها سوقها الخاص للسوق المالية الإسلامية بين البنوك. في هذا السوق الثاني، فتحت تجارة شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt)*

*Certificate*فرصة لأرباح رأس المال فضلا عن المشاركين لتحقيق أغراض صناديق السيولة. يستخدم في هذه الحالة عقد بيع الدين في تجارة الديون.

تحتاج إلى النقد أن تطبيق بيع العنة في شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *(Negotiable Islamic Debt* *Certificate* لاتتبع القرارات المنصوصة عليها في القرار الشرعي لمجلس مستشار الشريعة (MPS أو Majlis Penasihat Syari'ah) عن شروط عقد بيع العينة التي قررها في الدورة السادس عشر، الموافق بالتاريخ 11 من نوفمبر سنة 2000. في هذا القرار ،ذكر أن تنفيذ عقد البيع في منتجات البنوك الإسلامية مبام بشرط كمال عقد الشراء الأول، و يتولى بعد ذلك الشراء الثاني. ولكن، لاتتم به البنوك الإسلامية في ماليزيا نظرا للحاجة الملحة لطرف واحد، إما البنوك الإسلامية أو المستثمرين للحصول على النقد.

3. بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)*

فى نفس الشئ مع المنتجات السابقة، فيُباح بطاقة الائتمان –أ– *(credit card (i –* التى تستخدم بيع العينة والوديعة فى القرار الشرعى لمجلس مستشار الشريعة (MPS أو Majlis Penasihat Syari'ah) فى الدورة الثامنة عشر، الموافق بالتاريخ 12 من أبريل سنة 2001.[125] أوضح القرار أن بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)* تُستخدم بشراء الذهب، والفضة، وغيرها من البنود التي

[125]Bank Negara Malaysia, *Resolusi Syari'ah,* h. 142.

لاتزال في أمر مشروع. فى وقت الحاضر، لقد بدأت بعض البنوك الإسلامية في ماليزيا إصدار بطاقة الائتمان –أ– *(credit card -i)* باستخدام العقود المعينة، مثل بيع العينة، والوديعة، والمرابحة،[126] وقرض الحسن،[127] والإجارة.[128] لايوجد اختلاف خاص بين العلماء حول استخدام تلك العقود فى بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)*، ولكن، هناك اختلاف خاص على بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i* التى تستخدم بيع العينة. فالعلماء متسائلون عنه لأن العقد كان يزعم لمحاولة الشرعية على الربا وحده. وهذا هو المخطط الذى يُصور على استخدام بيع العينة والوديعة في بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)*:[129]

[126]المرابحة تمويل البنوك الإسلامية من حيث تمويل البنوك الإسلامية على العملاء بشراء الأصول الذى تريده من المورد. وبعد الأصول فى يد البنوك الإسلامية حكميا، فالبنك يبيع الأصول إلى العملاء بزيادة الربح. كان ثمن البيع والربح على معرفة العملاء.

[127]القرض هو عقد القرض الاجتماعي المستخدم لاستفاء تمويل قصير لطرف واحد.

[128]يستخدم أمانة ماليزيا بيرهارد (HSBC AmanahMalaysia Bhd) عقد الأجر على بطاقة الائتمان. هذه البطاقة تسمى ببطاقة ائتمان السلطة –أ– *(MPower Credit Card –i)* وهي تحتوى على قسمين، هما بطاقة الائتمان فيزا –أ– MPower (Credit *Card –i)* وبطاقة الائتمانية البلاتينية –أ– (MPower Platinum Credit Card –i).

[129]Shochrul Rohma, *Islamic Credit Card: A Comparison Study between Its Application in Malaysia and Indonesia,* https://www.academia.edu/3148093/Islamic_Credit_Cards_A_Comparison_Study_between_Its_Application_in_Malaysia_and_Indonesia, diakses pada tahun 2014.

المخطط 3.3

بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)*

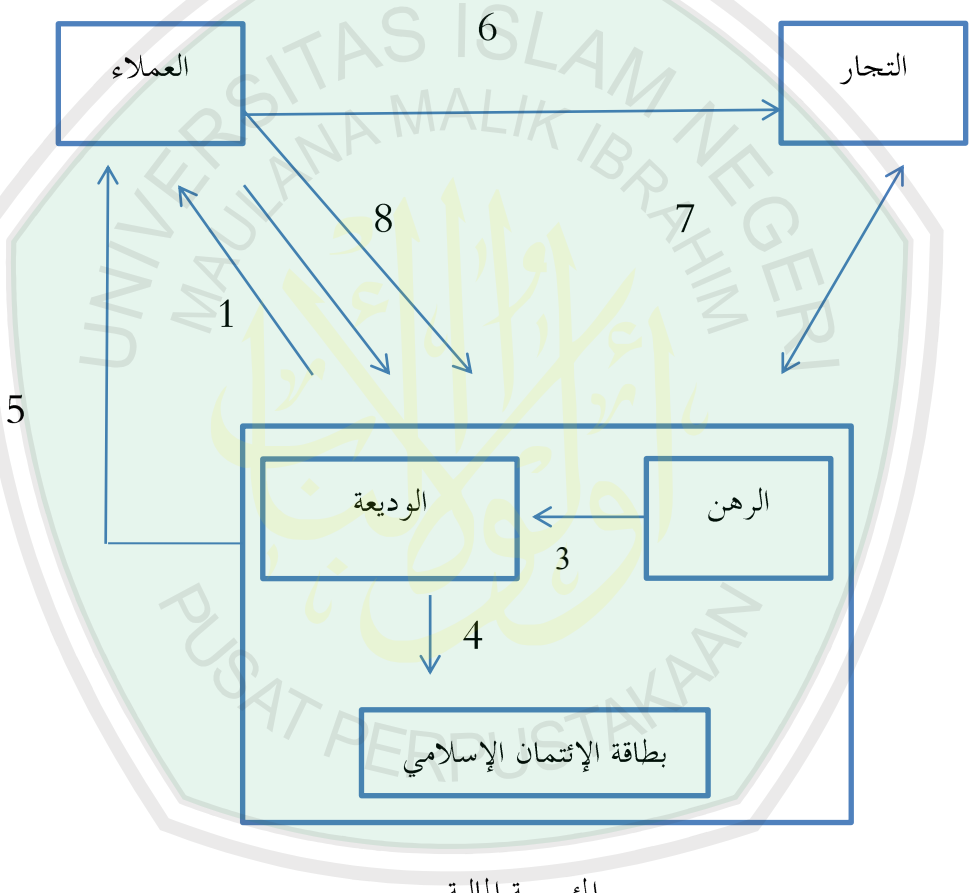

الشرح:

أ. تبيع البنوك الإسلامية الأصول إلى العملاء ببيع المؤجل؛

ب. في نفس الوقت، تشتراه البنوك الإسلامية نقدا. واختلاف السعر الربح للبنك؛

ج. تُستخدم النقود النقدية لوديعة العملاء، وكذلك لحد الائتمان على العملاء؛

د. صُدرت البنوك الإسلامية بطاقة الائتمان -أ- *(credit card –i)* للعملاء؛

ه. تهدف بطاقة الائتمان -أ- *(credit card –i)* التي صدرتها البنوك الإسلامية إلى خدمة العملاء في السحب أو الدفع لشراء بعض رأسمالية المعينة؛

و. ينعقد العملاء البيع مع التجار؛ و

ز. تشكو التجار إلى البنوك الإسلامية على ديون العملاء (عقد الحوالة المطلقة)؛

ح. يلتزم العملاء بدفع جميع التكاليف التي أدلى بها لهم من خلال بطاقة الائتمان -أ- *(credit card –i)*،كل شهر 2,5%.[130]

بجانب ذلك، البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam (Malaysia Berhadr كإحدى من البنوك الإسلامية الأخرى التي تجري على بيع العينة في بطاقة الائتمان -أ- *(credit card –i)*. كان بطاقة الائتمان -أ- *(credit card –i* الصادرة عن البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam (Malaysia Berhard تُسمى ببطاقة الإسلام البنك *(Bank Islamic Card* أو BIC).هذه

[130]Sweet & Maxwell Asia, *Managing Fund Flows*, h, 48. .وفي كتاب آخر يُذكر أن التكليف كل شهر 1.25%

البطاقة بطاقات الائتمان الأولى في ماليزيا وجنوب شرق آسيا التي تقوم على الشريعة. هذا المنتج هو نتيجة لاعتماد بطاقة الائتمان في الدول الأوروبية الذي سمي بفيزا يورو ماستركارد (*Europay-Mastercard-Visa*).[131] كما أن الأحكام الواردة في المنتجات البنوك الإسلامية الأخرى، حيث أنها عدم استخدام منتجات في الأمور غير مشروعية.[132] وفي عمليتها، فإن بطاقة الإسلام البنك (*Bank Islamic Card*أو BIC) يجري على عقد بيع العنة، والوديعة، و قرض الحسن.[133]

[131]Shochrul Rohma, *Islamic Credit Card.*

[132]هناك ست فئات التي صُنفت بالبنوك الإسلامية في ماليزيا كالمعاملة التي لاتفئ بالعناصر من الشريعة الإسلامية، وهي بار، وديسكو، والنادي الليلي، والبيرة، وخدمات التدليك، والميسر.

[133]Shochrul, *Islamic Credit Card*.

المخطط 3.4

بطاقة الإسلام البنك *(Bank Islamic Card)*

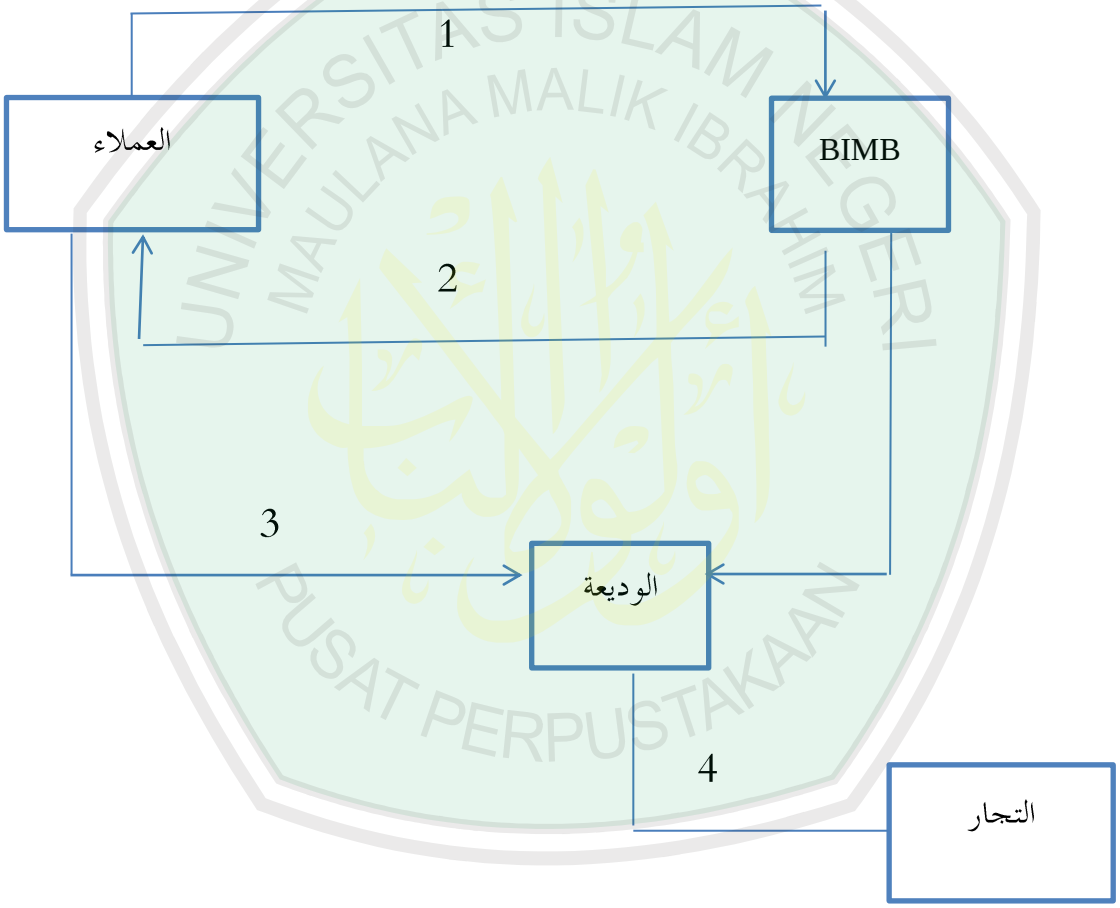

الشرح:

أ. تبيع البنوك الإسلامية الأصول إلى العملاء ببيع المؤجل؛

ب. في نفس الوقت، تشتراه البنوك الإسلامية نقدا. واختلاف السعر الربح للبنك؛

ج. تُستخدم النقود النقدية لوديعة العملاء، وكذلك لحد الائتمان على العملاء؛و

د. الحسابات التي تحتوي على وديعة العملاء سوف يستخدمها العملاء للقيام على السحب أو الدفع لشراء بعض اللأشياء. وهذا لايختلف مع بطاقة الائتمان التقليدي. الفرق بينهما أن بطاقة الائتمان الشرعي مجرد في شفافية التدفقات النقدية المستخدمة لعمل نسخة احتياطية الأموال، وهما من النقد المدفوع من العملاء إلى البنوك الإسلامية من خلال إعادة الشراء للبنوك الإسلامية.

مثل هو الحال في شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt Certificate*), ففى بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)* لاتتبع القرارات المنصوصة عليها في القرار الشرعي لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS)عن شروط عقد بيع العينة التي قررها في الدورة السادسة عشر، الموافق بالتاريخ 11 من نوفمبر سنة 2000. في هذا القرار ،ذكر أن تنفيذ عقد البيع في منتجات البنوك الإسلامية مباح بشرط كمال عقد الشراء الأول، و يتولى بعد ذلك الشراء الثاني. ولكن، لاتتم به البنوك الإسلامية في ماليزيا نظرا للحاجة

الملحة لحزب واحد، إما البنوك الإسلامية أو المستثمرين للحصول على النقد. وكذلك فى استخدام العقود فى بطاقة الائتمان –أ– *credit (card –i)* لايتبع ما ذكر فى القرار الشرعي الشرعى لمجلس مستشار الشريعة Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS). ذُكر فيه أن العقود المستخدة فى بطاقة الائتمان –أ– *credit (card –i)* عقد بيع العينة والوديعة. ولكن، تستخدم البنوك الإسلامية فى ماليزيا فى عمليتها العقود المتنوعة، مثل عقد الرهن والحوالة المطلقة.

ب. العوامل التى تقوم عليها إباحة عقد بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا

بعد أن قامت الباحثة بدراسات عميقة ما تتعلق بإباحة عقد بيع العنة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا، إما من حيث دراسة تاريخ البنوك الإسلامية في ماليزيا، وخصائصا، ومنتجاها المتنوعة، وكذلك دراسة عقد بيع العنة نفسه، فتستنبط الباحثة أن هناك ثلاثة عوامل التي تسبب إباحة عقد بيع العنة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا، هن العوامل القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية.

1. العوامل الاقتصادية

أن علامة المؤسسة المالية فى ماليزيا مشار إلى إنشاء مؤسسة التوفير الحجي من أجل مساعدة المسلمين فى الحفاظ على أموالهم لأداء فريضة الحج في السنة 1963. وبعد ذلك، أنشات الحكومة الماليزية البنك الإسلامي الأول تُسمى بالبنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد Bank Islam (Malaysia Berhard) والبنك

الإسلامي الثاني، وهو بنك معاملات ماليزيا بيرهارد *(Bank Muamalat Malaysia Berhard)* في السنة 1999. بعد مرور الزمن، نطورت البنوك الإسلامية في ماليريا تطورا سريعا بالدليل على إنشاء البنوك الإسلامية الأخرى –بما في ذلك البنوك الإسلامية الأجنبية– وقرارات المحكمة عن إباحة فتح وحدات الأعمال الشرعية (Unit Usaha Syari'ah أو UUS) على البنوك التقليدية لتقديم الخدمة التي تجري على الربا والشريعة.

الأهداف الطويلة التي تحققتها الحكومة الماليزية إنشاء نظام المعاملة المالية والبنوك الإسلامية شاملة ويعمل توازنا مع نظام البنوك التقليدية. لتحقيق نظام البنوك القوي، فالحكومة يجهّز ثلاثة الأشياء المهمة، هن: عدد اللاعبين؛ ومجموعة من الصكوك؛ وسوق المالية الإسلامية.[134] فهذا الغرض تشجيعا للبنوك الإسلامية لإخراج المنتجات التي في الحقيقة لاتختلف تماما مع المنتجات التقليدية مهما كانت في على مبادئ الشريعة. من المظاهر التي وقعت في ماليزيا مسألة عن تكوين العقود المالية الإسلامية وهي عدم الإنقاد تحت الشريعة الإسلامية فقط، بل القوانين (القوانين المدنية) الأخرى المتعلقة بها، مثل في عقد إيجار البيع الشرعي الذي لا بدّ من طاعة ما قرّر في قانون العقود سنة 1950 (يُعدل في السنة 1974) وكذلك قانون إيجار البيع سنة 1967 (يُعدل في السنة 1978) (القانون رقم 212).

[134]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 64.

ففى هذا الحال، يسبب المسألة القانونية من حيث القوانين المدنية المستخدمة فى العقود المالية الإسلامية.[135] من حيث تسمية المنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية، نرى أنها مشابهة بالمنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بما فى ذلك على تسمية منتجات البنوك الإسلامية المتابعة باسم المنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بإضافة الأحرف الأولى –أ– وراءه مما يوحي بأن هذا المنتج أو الخدمة هو المنتج أو الخدمة التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية, مثل فى تسمية منتج حساب التوفير –أ– *savings (account-i)*، والقروض الخيرية –أ– *(benevolent loan-i)*، وكتلة الخصم –أ– *(discounting-i)*، وهلم جرا.[136]

تستمر الابتكارات المالية على أفضل ضرورة. ومن ناحية أخرى، يرى علماء المحافظين الذين أغلبهم من خارج ماليزيا أنها تجري بسرعة واتخاذ الاختصارات.[137] احدى من أكثر القضايا المثيرة للجدل هي استراتيجية نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)* التي تسمح للبنوك التقليدية لتقديم منتجات البنوك الإسلامية. وفي نفس الوقت، يعتبر ماليزيا في إصدار منتج جديد غير منطقي،[138] مثل فى إصدار أمر المكالمة *(call warrant)* الذى يُصور برسالة للحصول على حق (الخيار) لشراء الأسهم. هذا المنتج مقبول في البنوك الإسلامية في ماليزيا لأنه حلال.

[135]Rusni Hassan, *Resolusi Syari'ah,* h. 12.
[136]Ascarya, *Akad dan Produk,*, h. 196.
[137]Ibrahim Warde, *Islamic Finance*, h. 22.
[138] Ibrahim Warde, *Islamic Finance*, h. 25.

اعتمادا على ما سبق، فالباحثة تلاخص أن منتجات البنوك الإسلامية عدم الإهتمام بأمور شرعية كافة أي مجرد الإهتمام بأمور مادية. والمقصود هنا، مهما كانت المنتجات تحتوى على بيع العينة، فالغرض هو أنه سيحصل على المبلغ المتوفر في وقت قصير حتى ترتقي شهورة البنوك الإسلامية متساويا مع البنوك التقليدية. لقد سجل في السنة 2008 على أن ملكية البنوك الإسلامية تسود على 17,4% من جميع الملكيات البنوكية في ماليزيا. وهذا العدد يرتفع ارتفاعا شديدا من قبل الذي يتمكن في 11,9%.[139]

في جانب آخر, ترى الباحثة على تكوين عقد بيع العينة في جميع منتجات البنوك الإسلامية كحيلة لها ليتنافس ولتسابق مع منتجات البنوك االتقليدية. و الآراء عن كون عقد بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا مؤيدة من حيث أنها تتنافس مع منتجات البنوك االتقليدية.[140] لذا, يمكننا أن نستنبط أن كلاهما يجريان على الربا مهما في ذاته ينظم على الشريعة الإسلامية. وكذلك ستصعب على البنوك الإسلامية في ماليزيا لبحث عن المستثمرين من أنحاء العالم خاصة من إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وأستراليا، ودول الشرق الأوسط لأنهم عدم جواز بيع االعينة في بلادهم.

2. العوامل القانونية

[139]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 82.
[140]Herwan Sukri, *Understanding Sharia,* h. 31.

ورد إباحة عقد بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا في القرار الشرعي لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) كأعلى مجلس تحت رعاية بنك نيجارا ماليزيا كالبنك المركزي الماليزي الذي له السلطة لتحديد القوانين الشرعية المتعلقة بالمالية الإسلامية في ماليزيا. من ناحية قانونية، أُسس مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) في التاريخ 1 من مايو سنة 1997 تحت الفصل 124 (7) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 1989 (القانون رقم 372). من خلال تطوره، فإن لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) له العديد من التعديلات،وهي التعديلات فى السنة 1996، 2003 {قانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2003(القانون رقم 519)} و التعديلات فى السنة 2009 {قانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009 (القانون رقم 701)}.[141]

في بداية تأسيسه،كان مجلس مستشار الشريعة Majlis Penasihat Syari'ah) أو MPS) لديه ثلاثة أهداف. أولا، يكون مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) أعلى مجلس لتقديم المشاورة لبنك نيجارا ماليزيا فيما تتعلق بالبنوك الإسلامية والتكافل التجاري في ماليزيا. ثانيا، يعمل مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) على

[141] كُتب فى الفصل 51 لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

محاذاة القضايا الشرعية في مسائل البنوك والتمويل الإسلامي .ثالثا، يحلل مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) أساس الشريعة فى المنتجات الجديدة المستخدمة فى البنوك الإسلامية. باختصار، إن دور مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) هو كما يلي:[142]

أ. لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) السلطة على تحديد القوانين الشرعية في أي مسألة المالية وإصدار الفتاوى؛

ب. لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) دور لتقديم المشاورة لبنك نيجارا ماليزيا فيما تتعلق بالبنوك الإسلامية والتكافل التجاري؛

ج. لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) دور لتقديم المشاورة للمؤسسات المالية؛ و

د. لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) السلطة للقيام على الوظائف الأخرى التي أشارها لبنك نيجارا ماليزيا.

أما وظيفة مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) هي كما يلى:[143]

أ. تحديد الأحكام الشرعية في أي مسألة المالية وإصدار الفتاوى عندما وجهت اليه هذا القسم؛[144]

---

[142]الفصل 52 لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

[143]الفصل 45 (1) (أ) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

ب. تقديم المشاورة للبنك بشأن قضايا التجارة الشرعية؛

ج. تقديم المشاورة إلى مؤسسة المالية الإسلامية؛ و

د. والظائف الأخرى كما يقررها البنك.

واستنادا إلى ما سبق، فمن المعروف أن إحدى من وظائف مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) هو تحديد القوانين الشرعية في أي مسألة المالية. والقرارات الصادرة عن مجلس مستشار الشريعة Majlis (Penasihat Syari'ah أو MPS) تسمى بالقرارات الشرعية. صدرت القرارات الشرعية في الدورة الأولى، الموافق بالتاريخ 8 من يوليو سنة 1997. القرارات الشرعية الأولى المتعلقة بمفهوم الإجارة ثم البيع في تمويل المركبات[145] ومفهوم بيع العينة في شهادة الدين الإسلامي التداولي Terbitan Sijil Hutang Boleh Negaraأو *Negotiable Islamic Debt Certificate*).[146] حتى الآن، بلغ عدد القرارات الشرعية الصادرة عن مجلس مستشار الشريعة Majlis Penasihat (Syari'ah أو MPS) 149 قرارا، خمسة منها القرارات الشرعية عن بيع العنة.[147]

---

[144]القرارات المتعلقة بالتجارة المالية الإسلامية.

[145]Bank Negara Malaysia, *Resolusi Syari'ah,* h. 3.

[146]Bank Negara Malaysia, *Resolusi Syari'ah,* h.3.

[147]ومن ثلاثة القرارات الشرعية عن بيع العينة هي القرار في الدورة الثامنة، الموافق بالتاريخ 12 من ديسمبر سنة 1998 عن استخدام بيع العينة في سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو *Islamic Interbank Money Market*، والقرار في الدورة الأولى، الموافق بالتاريخ 8 من يولي سنة 1997 عن استخدام بيع العينة في شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara atau *Negotiable Islamic Debt*

وفي نفس الوقت، هناك بعض المؤسسات التي لا بد من العلاقة بالقرارات الشرعية التي قدمتها مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو : MPS)

أ. لبنك نيجارا ماليزيا فى الحالات التي تتصل بالتجارة المالية الإسلامية والتقسيم بوظائفها؛[148]

ب. لمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بتجارة التمويل الإسلامي .تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية أيضا الرجوع إلى القرار الذي أدلى به مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) للتعيين أن العملية التجارية موافقة للمبادئ الإسلامية. تنبغي أن تكون القرارات الشرعية في حالتين، وهي الرجوع الى الحصول على القرار أو الحصول على المشاورة في القضايا التي تتصل بالتجارة المالية الإسلامية؛[149] و

ج. للمحكمة أو المحكم في تحديد القضايا المتعلقة بتجارة التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال الإسلامي.[150]

من البيانات السابقة، واضحا لنا أن القرارات الشرعية لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) تربط بالبنوك الإسلامية في

Certificate)، والقرار فى الدورة الثامنة عشر، الموافق بالتاريخ 12 من أبريل سنة 2001 عن استخدام بيع العينة الوديعة فى بطاقة الائتمان –أ– (*credit card -i*).

[148]الفصل 55 (1) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

[149]الفصل 55 (2) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

[150]الفصل 56 (1) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701). ولكن، لايوجد فى القانون السابق وجوب طاعة للمحكمة أو المحكم إلى القرارات الشرعية لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS).

ماليزيا، ولا سيما القرارات الشرعية عن بيع العنة بقيمة خمسة القرارا. وأكثر من ذلك، في الفصل 59 (3) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009 (القانون رقم 701) وردت أنه إذا كانت البنوك الإسلامية لا تلتزم بما يقرره مجلس مستشار الشريعة (Penasihat Syari'ah أوMPS) سوف يتم التغريم بمبلغ لايتجاوز 3 مليون رينغيت ماليزي. وردا على سؤال حول ما إذا القرار الذي قدمه مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) يتعارض مع الفتوى التي أصدرها مجلس الفتوى الوطنية الشرعية ،فالجواب استخدام ذلك القرار.[151]

هذا الموقف القانوني يبدو في تناغم وتساو مع موقف مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) كمجلس الذى يستحق السلطة في تحديد القوانين الإسلامية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في ماليزيا. ومع ذلك، فإن مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS)ينبغي أن يهتمّ بمبادئ الشريعة الإسلامية في اتخاذ قرار بعدم التعدي على الفتاوى التي بذلت من مجلس الفتوى الوطنية الشرعية، وخاصة في القرار للاتفاق العقد الذي لايزال متنازعا عليه بين العلماء، مثل قرار عقد بيع العنة. نعلم أن عقد بيع العنة لايزال متنازعا عليه جمهور العلماء لكون عقد بيع العنة لايكون إلاّ

[151]الفصل 58 لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

لتحقيق الربا. ويستدلّ الجمهور بالحوار بين عائشة و زيد بن الأرقم الذي يدلّ على تحريم عقد بيع العينة:[152]

روى الدارقطني عن يونس بن إسحاق عن أمه العالية عن أم محبة عن عائشة رضي الله عنها: وهي أن العالية بنت أيفع قالت: دخلت وأم ولد زيد بن أرقم على عائشة رضي الله عنها، فقالت أم ولد زيد بن أرقم :"إني بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمان مئة درهم إلى العطاء، ثم إشتريته منه بست مائة درهم (أى حالة) فقالت عائشة:بئسما شريت وبئسما اشنريت، أبلغي زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ص.م إن لم يتب".

ذهب الإمام الحنفى أنّ عقد بيع العنة يُسمح إذا يشترك فيه الطرف الثالث. أما الإمام الحنفى والإمام المالكى يرفضان عقد بيع العنة صراحة لأنه لايكون إلاّ لتحقيق الربا. ولكن، ذهب الإمام الشافعى، والظاهرى، وبعض الحنفية مثل أبو يوسف إلى أنه جائز. قالوا أنه صح نم حيث يُشترط فيه أركان البيع وهي الإيجاب و القبول. كما أن النية مقدّمة إلى الله لتناول الأجر والثواب. يبدو أن مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) يستدلّ بهذه الآراء (الإمام الشافعى، والظاهرى، وبعض الحنفية مثل أبو يوسف) في اتخاذ القرار الذي يتعلق بعقد بيع العينة. لو نحلّل فيما بعد، هناك العديد من الأسباب التي يستخدمونها لتحقيق عقد بيع العنة:[153]

---

[152]الجزري، جامع الأصول،ص. 342.

[153]Ghufron, *Fiqh Mu'amalah* , h, 102.

أ. استيفاء جميع الأركان، وهي الإيجاب و القبول. كما أن النية مقدّمة إلى الله لتناول الأجر والثواب؛

ب. وكان المشتري له السلطة في الأسعار لبيع الأصول إلى صاحبها الأول مهما كان السعر أدنى أو أعلى منه؛

ج. ذهب الإمام الشافعى والظاهرى بظاهر المعاملة التي عقدها البائع والمشتري. لذا، فإن الشراء صالحا لقول الله في سورة البقرة، الآية 275 .وأكثر من ذلك، فإنه يلتزم أيضا إلى القاعدة التي تنصّ على سماحة في جميع أشكال المعاملة هي البيان والنطق، وليس القصد والغرض من هذه المعاملات. هذا الرأي يخالف تماما مع رأي الجمهور الذي يقدّم على النية والغرض وليس البيان والنطق؛[154] و

د. في كتاب الأم للشافعي ورد أنه يقترح الحديث الذي يستدل به الجمهور لحظر عقد بيع العينة. شذّ الإمام الشافعي ما فعلها عائشة التي اتخذتها عائشة -تسخير البيع الذي عقدها عالية بنت أيفاء و عطاء- بسبب تأجيل البيع إلى وقت غير محدد.[155] ثم قال الإمام الشافعي، في الحقيقة، لا تلوم عائشة على المرأة التي تشتري شيئا من عطاء بالمدفوعات النقدية وبيعه إلى صاحب الأول بالمدفوعات المؤجّلة. الأمر في جواز بيع عطاء ليس مرويّا من رواية واحدة فقط، بل يوجد هناك العديد من الروايات الأخرى. والإمام الشافعي

[154]أحمد محمد الزرقا، *شرح القواعد الفقهية* (دمشق: دار القلم، القالب احد عشر، 2011ه)، 47.

[155]محمد إدريس الشافعى، *الأم المجلد الرابع* (دار الوفاء، 2001 م)، ص. 160.

يفضّل بعدم البيع إلى عطاء لأنه قد يدفع متئخّرا و قد لايدفع حتى الأيام المعيّنة على الرغم أنّه يدرك الأوقات المحددة أو الأشهر المتفق على تحديدها.كما قال الله في سورة البقرة الآية 189: يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ". في نهاية كلامه، يكرر الإمام الشافعي أنه عندما يشتري شخص عن طريق التحديد ثم يوافق عليه، فإنه يجوز له أن يبيع البضاعة إلى أولئك الذين يشترون منه وعن غيرها بالمدفوعات النقدية التي سواء أقل أو أكثر أم على طريق الدين أو المقايضة. و هذا طريق البيع الثاني مختلف عن طريق البيع الأول؛[156] و

ه. ورد في كتاب الفتوى الهندية أن أبا يوسف يسمح عقد بيع العنة على الرغم من استخدام مصطلح بيع الوفاء، واعتبار ذلك بمثابة الرهن.[157] ووصف أن البضاعة التي تم شراؤها المشتري هي نفس التعهدات (المرهون) الذي هو في المرتهن. لا يجوز الاستفادة من هذه البضاعة إلا بإذن من صاحبها.[158] من حيث اللقظ فإن البيع والشراء مثل هذا، يتلفظ بلفظ البيع والشراء، ولكن المقصود هو الرهن،[159] مثل أراد شخص يدين 100.000.00 روبية

---

[156]الشافعى، *الأم*، ص. 161.

[157]وكذلك قال أحمد محمد الزرقاء عنه فى شرح القواعد الفقهية. زاد أن الجمهور ينقسمم إلى ثلاثة الآراء عن حكو بيع الوفاء: أولا، أنه كالبيع بالشرط. ثانيا، صح العقد، ولكنه كالرباء. ثالث، لايصح العقد.

[158]نظام، الفتاوى الهندية، ص. 131.

[159]إذا كان كذلك، ثم من الممكن أن أبا يوسف يتبع القاعدة "العبرة فى العقود للمقاصد والمعانى، لا لألفاظ والمبانى" مع أنه جاز بيع العينة الذى يهتم بالألفاظ والمبانى لا للمقاصد والمعانى.

للآخرين، ثم قال هذا الشخص: "أنا أبيع هذه الأحذية إليك بثمن 100.000.00 حتى يمكنني أن أشتري هذه الأحذية مرة أخرى منك."[160]

مهما كانت آراء أولئك العلماء مقبولة عقلا، ولكن لا يمكننا أن نعمل بآرائهم كما يليق القانون الذي يربط تماما بالمنتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا.[161] ويخرج من ذلك، في تطبيق قرار من عقد بيع العينة، يبدو أن مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) كأعلى مجلس الذى له سلطة لتعيين القوانين المتعلقة بالبنوك الإسلامية يهتم اهتماما بعنصر الحذر في تطبيق العقد في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا. يمكننا أن نرى عنصر من الحكمة أن من وجود بعض السياسات الواردة في قرار لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) في الدورة السادسة عشر، الموافق بالتاريخ 11 من نوفمبر 2000 على شروط صحة عقد بيع العينة:[162]

أ. وجود العقدين المختلفين، وهي اتفاق البيع والشراء؛

ب. لاوجد شرط لشراء الأصول الأصلية في العقد؛

ج. الفترة لكل من ختم على كل اعتراض العقد ؛

د. كمالية عقد الشراء الأول، ويليه عقد الشراء الثاني؛ و

[160]Abbas Arfan, *Kaidah-Kaida Fiqh Mu'amalah dan Aplikaisnya Dalam Ekonomi Islam dan Perbankan Syari'ah* (Malang: UIN Malang, 2012), h. 118.
[161]Random Acres, *Islamic Financial Products: History and Concept* (India: Replika Press, 2009), h. 78.
[162]Bank Negara Malaysia, *Resolusi Syari'ah,* h. 176.

ه. يوجد نقل الحقوق الملكية من البائع إلى المشتري، وكذالك عكسه.

3. العوامل الإجتماعية

قد تطبق عملية بيع العينة[163] قبل وجود البنوك الإسلامية فى ماليزيا. منذ تطور الإسلام في الأرخبيل في القرن الثاني عشر، بدأ قانون التجارة الإسلامية مؤثرا على المجتمع المحلي. في قانون ميلاكا، هناك بعض القواعد التي تطرق على تحريم الربا في البيع. وأكثر من ذلك، كانت المعاملة الإسلامية قد يستخدمها أيضا المزارعون قبل وصول المستعمر في ولاية كيداً، وبيرليس، وبيراك. مفهوم المستخدم هو مفهوم بيع الوفا، أي مفهوم البيع مع خيار إعادة الشراء.[164] وهذا كثيراً ما يستخدم في المجتمع في ذلك الوقت نظراً هدم رغبتهم فى تمويل القروض مستندا على الفائدة المفروضة في البنوك التقليدية.

تنقد الباحثة حول فهم المجتمع في ذلك الوقت عن جوهر بيع الوفاء الذى هو أساسيا فى نفس المعنى ببيع العينة.[165] فهمهم عن بيع الوفاء محدود بمعرفتهم. قالوا أنه بيع مسموح به في الإسلام و لم تتضمن على الربا. ومن أجل أدنى معرفتهم عنه، فالمجتمع يستمرون بيع الوفاء طول الوقت كذريعة لاجتناب جميع تمويل القروض القائم على أساس الربا المفروض في البنوك التقليدية. بالتحرير على ذلك،

[163] يشهر فى ذلك الحين ببيع الوفاء.

[164] Bank Muamalat Malaysia Berhad, *Perbandingan Antara Bank Islam dan Konvensional* (Selangor: Wahlitho Printing Sdn Bhd), h. 4

[165] قال أبو يوسف والزرقاء أن بيع الوفاء هو بيع العينة.

عبر مجلس الفتاوى الوطنية على إباحة البيع الذى يُزعم عليه العلماء كالبيع الذى يجرى على الربا.

وكذلك فى مناقشة بين العلماء المحلية في التاريخ 29 من يونيو سنة 2006، صُدر القرار عن بقاء تطبيق بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا بحجة أنه لا يزال بحاجة إلى تنمية التمويل الإسلامي المحلي. هذا السبب يُسبب بالأهداف الطويلة التي تحققتها الحكومة الماليزية لإنشاء نظام المعاملة المالية والبنوك الإسلامية شاملة وتعمل توازنا مع نظام البنوك التقليدية. لتحقيق نظام البنوك القوي، فالحكومة يجهّز ثلاثة الأشياء المهمة، هن: عدد اللاعبين؛ ومجموعة من الصكوك؛ وسوق المالية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، يقلل العلماء المحلية المنتجات المستخدمة بيع العينة المستندة لأن الجمهور قالوا على تحريمه.[166] يجعل هذا السبب على سياسة بنك معاملات كيدا لتقليل المنتجات المستخدمة بيع العينة والاستعاضة عنها باستخدام التورق(البيع بمشاركة الطرف الثالث).[167] استنبطت الباحثة أن السياسة التي اتخذها بنك معاملات كده تُسبب لأن سكانهم يعملون كمزارعي نخيل الزيت. لذا،كان تمويل المناسب لهم التمويل الذى يجرى على التورق. وهذه هي شكل من أشكال السياسة المحلية *(local wisdom)*. القصد من التمويل المستخدم عقد التورق هو إذا كان حصد مزارعو نخيل الزيت نخيل الزيت ويبيعونها للمشتري

[166]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 34.
[167]Sjahdeini, *Produk Perbankan Syari'a,* h. 32.

الأول ببيع الآجال. ويستمر أن يبيعها المشتري الأول للمشتري الثانى نقدا. كان السعر المدفوع مؤجلا أعلى من السعر المدفوع نقدا. لذا، للمشتري الأول مثل الحصول على قرض المال بوجود مدفوعات مؤجلة عليه.

ومن خصائص الخاصة للنظام في ماليزيا المنتجات الإسلامية الموافقة لاحتياجات المسلمين وغير المسلمين. للمسلمين الفرصة لاستثمار على أساس إيمانهم، ولغير المسلمين –على وجه الخصوص للأقلية الصينية ، الذين تسيطر تقريبا كامل ثروة البلد– لهز خياراً واسعاً في الإدارة المالية. فى تلبية احتياجات غير المسلمين، أخذت الحكومة الماليزية السياسة حول جواز غير المسلمين لإدارة المؤسسات الإسلامية في ماليزيا. وعلى هذا الأساس، يبدو بعض المؤسسات المالية الإسلامية التى كانت رائدتها غير المسلمين، مثل بنك ستاندرد تشارترد *(Standard Chartered Bank)*في المملكة المتحدة.[168]

استنبطت الباحثة أن تلك السياسة تجعل التدخل من غير المسلمين في عمليات البنوك الإسلامية في ماليزيا. يمكن التدخل بتقديم المرجع إلى (Majlis Penasihat (Syari'ah atau MPS كمجلس الأعلى الذي له السلطة فيما يتعلق بأمور المالية الإسلامية في ماليزيا من حيث إصدار القرارات[169] الذي أكثر توجها للمواد دون اعتبار لمبادئ الشريعة الإسلامية والاستفادة من الشعب، بما فى ذلك

[168]Ibrahim Warde, *Islamic Finance*, h. 76.

[169]جاز للبنوك الإسلامية لتقديم المرجع إلى مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) كما ذكر فى الفصل 55 (2) لقانون البنوك والمؤسسات المالية سنة 2009(القانون رقم 701).

القرارات عن استخدم بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية. إذا كان مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah atau MPS)) مر بها، فهذا كتمرير القرارات حول المنتجات المستندة إلى الربا، وهي غالباً مقدمة فى البنوك التقليدية. وبوجودها، يمكن لغير المسلمين أن ينال الكثير من المال في فترة قصيرة وتكون قادرة على التنافس بمنتجات البنوك التقليدية.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM PUSAT PERPUSTAKAAN